

هام: يرجى قبل التقدم بطلب بطاقة العملات الصادرة من بنك الجزيرة قراءة هذه الاتفاقية بعناية تامة

## (1) تعريفات

- 1-1 العميل: هو الشخص الذي يتقدم بطلب البطاقة ويكون حامل البطاقة الرئيسية، كما أنه الشخص المسؤول ائتمانياً عن جميع المبالغ المالية المستحقة والمترتبة على استخدام وإصدار البطاقة الرئيسية والبطاقات الإضافية.
- 2-1 حامل البطاقة: هو الشخص الذي تصدر البطاقة باسمه، ومصطلح حامل البطاقة يشمل العميل حامل البطاقة الرئيسية كما يشمل حاملي البطاقات الإضافية.
- 3-1 العملية الدولية: هي أي عملية تتم لدى تاجر مسجل خارج المملكة العربية السعودية أو أي عملية تتم بغير الريال السعودي.

## (2) إصدار البطاقات

- 1-2 يقتصر استخدام البطاقة على حاملها ويخضع لهذه الشروط والأحكام وتظل البطاقة سارية المفعول حتى تاريخ الانتهاء المبين عليها.
- 2-2 على حامل البطاقة المحافظة عليها وعدم السماح لأي شخص آخر باستخدامها، ويلتزم حامل البطاقة بأن يكون رقمها السري تحت رقابته ومسئوليته الشخصية.
- 3-2 يحتفظ البنك باسم حامل البطاقة (بحساب البطاقة) ويقيد عليه قيمة مشتريات البضائع والخدمات والسحوبات النقدية والرسوم والمصاريف الناشئة عن استخدام البطاقة (معاملات البطاقة) وأي التزامات أخرى للعميل ناشئة بموجب هذه الشروط والأحكام وأي خسارة يتكبدها البنك بسبب استخدام البطاقة أو رقم البطاقة. وسيتم إرسال كشف بالمبالغ التي تم قيدها على هذا الحساب إلى العميل على آخر عنوان أبلغه للبنك.
- 4-2 يقوم البنك بخصم جميع الرسوم والمصاريف المستحقة مقابل إصدار أو تجديد بطاقة العملات ويحتفظ البنك بحق خصم هذه الرسوم والمصاريف تلقائياً من حساب البطاقة أو من أي حساب لحامل البطاقة لدى بنك الجزيرة.

**2-5 إن عدم استلام العميل لكشف البطاقة لا يعتبر مبرراً لعدم التسديد وإمكان العميل معرفة المبالغ المستحقة على البطاقة من خلال الهاتف المجاني، الجزيرة أون لاين <https://online.bankaljazira.com> أو زيارة أي فرع من فروع بنك الجزيرة.**

- 2-6 بموجب هذه الاتفاقية فإنه يجوز للبنك إصدار بطاقة رئيسية و بطاقات إضافية للزوجة والأبناء والوالدين ممن يعيهم العميل كحاملين للبطاقات الإضافية، حيث تسري شروط وأحكام هذه الاتفاقية على استخدام أي من البطاقات السابق ذكرها، كما أن كلمة البطاقة أينما وردت في هذه الاتفاقية تشمل البطاقة الرئيسية و البطاقات الإضافية، دون المساس بحقوق وصلاحيات العميل، ويكون العميل مسئولاً عن استخدام البطاقة الرئيسية و البطاقات الإضافية. ويجوز للبنك إلغاء البطاقة الرئيسية والبطاقات الإضافية في أي وقت والمطالبة بإعادتها، ويكون العميل وحده مسئولاً عن البطاقة الرئيسية وما تفرع عنها.

## (3) الأحكام المتعلقة بحساب البطاقة

- 3-1 يكون العميل مسئولاً عن كافة التسهيلات الائتمانية و/أو التسهيلات الأخرى الممنوحة من البنك فيما يتعلق بالبطاقة وعن كافة المصروفات ذات العلاقة بغض النظر عن إنهاء هذه الاتفاقية أو انتهائها.
- 3-2 يجوز تزويد العميل بنسخ من إيصالات المبيعات أو السحوبات النقدية مقابل رسوم إضافية يتحملها العميل وقدرها 10 ريال لكل صفحة. وقد يستغرق توفير نسخ من إيصالات المبيعات مدة لا تقل عن 30 يوماً بعد تقديم طلب خطي من العميل للبنك.
- 3-3 يتم قيد قيمة جميع معاملات البطاقة على حساب البطاقة بعملة المحفظة التي تم تنفيذ العملية من خلالها حسبما يبلغ البنك بذلك، أما معاملات البطاقة التي تتم بعملة غير عملة المحفظة فسيتم قيدها على حساب البطاقة بعد تحويلها إلى عملة الحساب الرئيسية بسعر الصرف الذي يحدده البنك من وقت لآخر وقت القيد.

3-4 عند قيام حامل البطاقة باستخدام بطاقته على أجهزة الصراف الآلي سيتم تطبيق الشروط والأحكام التالية:

أ) يتحمل العميل كامل المسؤولية عن جميع المعاملات التي تنفذ باستخدام البطاقة في أي ماكينة صراف آلي تقبل البطاقة (وتكون سجلات البنك لتلك المعاملات نهائية وملزمة لجميع الأغراض)، وبناءً على ذلك فإن العميل يفوض البنك بأن يقيد على الحساب الجاري أو على أي حساب آخر مبلغ أي سحب أو تحويل يتم باستخدام البطاقة سواء كان استخدامها قد تم بمعرفة أو بدون معرفة العميل أو بموافقته أو بدون موافقته.

ب) تكون سجلات البنك الخاصة بالمعاملات التي تنفذ باستخدام البطاقة في أي ماكينة صراف آلي نهائية وملزمة للعميل.

ج) لن يكون البنك مسئولاً عن أي خسارة أو ضرر ناشئ بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن أي قصور أو خلل يحدث للبطاقة أو ماكينة الصراف الآلي بسبب خطأ يرتكبه حامل البطاقة أو الغير، أو لعدم كفاية الرصيد بصفة مؤقتة في تلك المكائن أو لأي سبب آخر خارج سيطرة البنك ما لم يكن ذلك نتيجة إهمال أو إساءة استخدام من البنك.

3-5 يجب على العميل إبلاغ إدارة الخدمات المصرفية بالبنك خطياً وبأسرع ما يمكن عن أي تغييرات تطرأ على عنوان وأرقام هاتف العمل / المكتب / المنزل / الجوال الخاص بالعميل.

3-6 لن يكون البنك مسئولاً عن رفض أي مؤسسة تجارية قبول البطاقة كما أنه لن يكون مسئولاً بأية طريقة عن البضائع أو الخدمات التي يتم تزويد حامل البطاقة بها. وعلى حامل البطاقة حل أي من تلك الشكاوى مباشرة مع المؤسسة التجارية، ولن تترتب على البنك أي مسئولية في هذا الخصوص ولن تكون أي دعوى من حامل البطاقة ضد المؤسسة التجارية موضوع مطالبة أو تعويض تجاه البنك، ولن يقوم البنك بقيد أي مبلغ مسترد في حساب البطاقة الخاص بالعميل إلا بعد تمرير قيد دائن لصالح العميل.

3-7 لا يحق لحامل البطاقة استخدام البطاقة لأي غرض غير قانوني بما في ذلك شراء سلع أو خدمات ممنوعة بموجب قوانين المملكة العربية السعودية كما لا يجوز استخدام البطاقة في مشتريات أو خدمات محرمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنه لا يجوز استخدام البطاقة في شراء الذهب أو الفضة، وفي حال تم ذلك يحق للبنك إلغاء البطاقة الأساسية وأي بطاقات إضافية أخرى على أن يقوم العميل بسداد المبالغ المستحقة مباشرة.

3-8 يلتزم البنك بتحديث السجل الائتماني للعميل لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه) بشكل دوري.

3-9 تمثل عبارة "خطأ/نزاع حول كشف الحساب" أي عملية قيدت على حساب بطاقة الائتمان أو الحسم الشهري ينتج عنها خطأ في الرصيد العام. وتشمل أخطاء كشف الحساب الآتي:

أ) عملية استخدام غير مفوضة ليست منفذة من قبل حامل البطاقة أو الشخص المخول بذلك.

ب) عملية يطلب حامل البطاقة توضيح إضافي لها وتشمل مستندات موثقة.

ج) عدم قيام الجهة المصدرة للبطاقة بإضافة مبلغ عملية دائنة أو مبلغ آخر مودع في حساب حامل البطاقة.

د) خطأ حسابي قامت به الجهة المصدرة للبطاقة، بحيث تكون الرسوم أقل أو أعلى من المستحق، ويشمل ذلك فرض أتعاب أو رسوم غرامة لا تتماشى مع الأحكام والاتفاقية.

هـ) عدم قيام الجهة المصدرة للبطاقة بإرسال كشف حساب شهري بالبريد أو توصيله بأي وسيلة مضمونة إلى العنوان المسجل لحامل البطاقة.

و) أي أخطاء أخرى مرتبطة بتعاملات حامل البطاقة.

#### 4) البطاقات المفقودة أو المسروقة

1-4 يجب على حامل البطاقة الإبلاغ عن فقد أو سرقة البطاقة لإدارة الخدمات المصرفية التابع للبنك على الهاتف

رقم 8002440404 (من داخل المملكة) أو +966114317474 (من خارج المملكة) ويكون العميل مسئولاً عن أي معاملات يتم تنفيذها بواسطة البطاقة قبل تسليم إدارة الخدمات المصرفية التابعة للبنك إشعار هاتفي يفيد بفقده أو سرقة البطاقة.

2-4 بعد تسلم البنك لإشعار فقد أو سرقة البطاقة - كما هو موضح في الفقرة 4-1 من قبل العميل موجهاً إلى إدارة الخدمات المصرفية الإلكترونية يقوم البنك بإيقاف البطاقة المبلغ عن فقدها أو سرقتها ولن يتحمل العميل أي مسؤولية أخرى بعد الإبلاغ شريطة أن يكون قد قام بالإبلاغ بحسن نية وبذل كل الاهتمام والجهد اللازمين للمحافظة على البطاقة ما لم يثبت للبنك أن تصرفه كان بسوء نية، وفي حالة العثور على البطاقة فإن على حاملها إبلاغ البنك وتسليم البطاقة فوراً إلى أحد فروع البنك بغرض إتلافها، كما يجب على حامل البطاقة عدم محاولة استخدامها.

3-4 بغض النظر عن مخالفة أي نص مما ورد ذكره يكون العميل مسئولاً عن جميع الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة لاستخدام البطاقة من قبل أي شخص يحصل عليها بموافقة العميل.

4-4 يجوز للبنك منفرداً ووفقاً لتقديره المطلق الموافقة على إصدار بطاقة بديلة لأي بطاقة مفقودة أو تالفة وسيتم إصدارها بنفس شروط وأحكام البطاقة الرئيسية أو حسبما يتم تعديله من حين لآخر. ويحتفظ البنك بحقه في قيد رسم استبدال على حساب العميل وإشعار العميل بذلك، ويحق لحامل البطاقة أن يقبل أو يرفض البطاقة البديلة إذا لم يبدي أي اعتراض خلال أسبوعين أو إذا قام بتنشيط البطاقة.

5-4 يعتبر تسجيل (إضافة) البطاقة لدى محافظ الدفع الإلكترونية كـ Apple Pay و MADA Pay وغيرها مما يشابهها في آلية عملها بمثابة تفويض غير مشروط وغير قابل للنقض صادر من قبل العميل للشخص الذي يقوم باستخدام الجوال أو أي اكسسوارات تقبل الدفع في أي وقت لأي معاملة. لذا يكون العميل مسئولاً مسؤولية مباشرة عن كافة الالتزامات التي تنشأ من هذه المحافظ كما لو كانت هذه الالتزامات قد نشأت من العميل نفسه. كما يتعهد العميل في حال فقدان البطاقة أو الجوال أو أي اكسسوارات تقبل الدفع (في حال تم تسجيل البطاقة في مثل هذه المحافظ) بإشعار البنك فوراً بطلب إيقاف عمليات المحافظ الإلكترونية. ويكون العميل مسئولاً عن أي معاملات تتم تنفيذها بواسطة الجوال (محافظ الدفع الإلكترونية) قبل تسلم إدارة الخدمات المصرفية التابعة للبنك إشعار كتابي أو هاتفي يفيد بفقد أو سرقة الجوال.

## 5 حد الائتمان

1-5 تصدر بطاقة العملات بحد ائتماني منخفض قدره 50 ريال سعودي.

## 6 سداد معاملات البطاقة

1-6 إن عدم توقيع العميل على أي إيصالات مبيعات أو سحبات نقدية أو قسائم أوامر بريدية لا يعفيه من مسؤوليته تجاه البنك فيما يختص بتلك المبيعات أو السحوبات النقدية أو الأوامر البريدية، وفي حال اعتراض العميل على أي مبلغ يرد في الكشف الشهري فيجب عليه إبلاغ البنك عن ذلك خلال 30 يوماً من تاريخ الكشف وفقاً للآلية المبلغة من قبل البنك وإلا فإن البنك لا يضمن قبول الاعتراض على المعاملة لدى البنك المنفذ لها و/أو التاجر وسيتم احتساب رسوم كما هو مذكور في جدول الرسوم في حال عدم صحة الاعتراض.

2-6 يقوم البنك باستخدام أية مدفوعات تتم من قبل العميل لسداد الالتزامات المترتبة على استخدام البطاقة تجاه البنك بموجب هذه الشروط والأحكام وذلك حسب الترتيب الذي يقرره البنك.

## الرسوم والالتزامات المالية:

رسوم إصدار البطاقة*	75 ريال سعودي
رسوم التجديد السنوي*	75 ريال سعودي
رسوم السحب / التحويل النقدي / شحن المحافظ الرقمية*	35 ريال سعودي أو ما يعادلها (للعاملات المتاحة في البطاقة)**
رسوم استبدال البطاقة*	50 ريال سعودي
رسوم إعادة تفعيل البطاقة*	50 ريال سعودي
رسوم إضافة العملات*	25 سعودي ريال لكل عملة إضافية (يتم دفعها مرة واحدة فقط)

رسوم العمليات بالعملة الأجنبية الغير متوفرة بالبطاقة أو التي لا يوجد بها رصيد كافي حيث تخصم العملية من المحفظة الرئيسية	2.75% تضاف إلى كل عملية
رسوم الاعتراض على العمليات*	50 ريال سعودي إذا كان الاعتراض غير صحيح

\*تخضع أي رسوم لهذه البطاقة لضريبة القيمة المضافة

\*أسعار صرف العملات متغيرة حسب تقديرات البنك

\*\*للعملات الأخرى غير المتوفرة في البطاقة (ما يعادل 35 ريال سعودي) + 2.75% من قيمة العملية

3-6 للعميل الحق في الاختيار بين سداد الحد الأدنى الواجب الدفع كما هو محدد في كشف حساب البطاقة المرسل شهرياً للعميل أو سداد كامل المبلغ الإجمالي المستحق على العميل ، وإنّ عدم سداد العميل المبلغ المستحق كاملاً يعتبر قبولاً من العميل لإجراء عملية تورق لسداد مستحقات البطاقة القائمة بدمته بهامش ربح شهري محدد كما هو مذكور في جدول الرسوم وبناءً عليه سيقوم البنك بإجراء عملية التورق مع وكيل العميل ليتسنى للبنك استخدام المبالغ التي حصل عليها العميل من عملية التورق لسداد المبلغ الإجمالي المستحق على حساب البطاقة، وستظهر القيمة الإجمالية لعملية التورق في كشف حساب البطاقة التالي، كما سيكون أجل عملية التورق شهراً واحداً يلزم العميل سداده في يوم الاستحقاق من الشهر التالي. ماعدا بطاقات الحد الائتماني المنخفض يجب سداد كامل المبلغ المستحق على البطاقة.

4-6 يحدد البنك من وقت لآخر حسب تقديره المطلق الحد الأدنى للمبلغ الذي يتعين على العميل دفعه على الفور في تاريخ الدفع المحدد بكشف الحساب الشهري.

5-6 يرسل البنك كشف حساب بطاقة العميل في اليوم العاشر (10) ميلادياً من كل شهر إلى آخر عنوان بريد الكتروني أبلغه العميل للبنك كما يمكن للعميل الاطلاع على كشف حساب البطاقة من خلال قنوات البنك الرسمية (الجزيرة أونلاين-الجزيرة سمارت-الجزيرة فون) حيث يشمل تفاصيل المبلغ الإجمالي المستحق على حساب البطاقة المشتمل على مبالغ عمليات الشراء والسحب النقدي، كما يتضمن الكشف أيضاً التاريخ الذي يتعين بحلولة دفع الحد الأدنى للمبلغ الواجب الدفع للبنك كما يشمل أي حد أدنى سابق لمبلغ مستحق الدفع من أي كشف حساب سابق لم يتم سداده وأي مبلغ فوق الحد الائتماني وأي رسوم أخرى كما هو موضح في دليل استخدام البطاقة.

6-6 في حالة فشل العميل في دفع المبالغ المستحقة عليه في يوم الاستحقاق فسيتم إيقاف البطاقة وسيتم تنفيذ عمليات التورق لمدة ثلاثة أشهر متتالية وسيظهر ذلك في السجل الائتماني للعميل لدى البنك والشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) ولن يتم تحديث حالة العميل الائتمانية إلا بعد سداد كامل المبالغ المستحقة على العميل. علماً بأن التعثر في السداد قد يعرض العميل للمطالبات والدعاوى والإجراءات القانونية. أما فيما يخص بطاقات الحد الائتماني المنخفض يجب سداد كامل المبلغ المستحق على البطاقة وفي حال عدم السداد سوف يتم خصم المبلغ من حساب العميل الجاري وسيتم إلغاء البطاقة نهائياً.

7-6 يتعين على البنك إخطار العميل بأي تعديل أو تغيير يتعلق بالأمر التالي ذكرها في هذه الفقرة والمتعلقة باتفاقية البطاقة الائتمانية وذلك عن طريق إرسال إشعار العميل من قنوات البنك الرسمية خلال مدة لا تقل عن 30 يوماً قبل إجراء التعديل، وهي كالتالي:

1. أي زيادة في الرسوم السنوية و/أو المصاريف الإدارية التي يتم قيدها على العميل.

2. أي زيادة في النفقات و/أو الرسوم المتكررة.

3. أي رسوم أو نفقات جديدة.

كما يقر العميل إنه في حال عدم قبوله بالتعديلات التي أجراها البنك وأبلغه بها خلال 14 يوم، فإن البنك سيعامل ذلك الرفض كطلب إلغاء للبطاقة ولن يقوم البنك بإعادة أي مبالغ دفعها العميل في سبيل الحصول على البطاقة.

8-6 يقوم البنك باحتساب الرسوم السنوية فور إصدار البطاقة للعميل كما هو مذكور في جدول الرسوم وتقيد على حساب البطاقة، وفي حال إلغاء العميل للبطاقة في غضون 10 أيام من تاريخ استلامه لها فيحق للعميل استرجاع رسوم البطاقة ما لم يتم تنشيط البطاقة. كما يحق للبنك إلغاء البطاقة إذا لم يتم العميل بتفعيلها خلال 3 أشهر من تاريخ الإصدار دون إعادة الرسوم السنوية ودون أي تبعات قانونية.

9-6 إذا قام العميل بإشعار البنك برغبته في إنهاء اتفاقية بطاقة العملات ذات الحد الائتماني المنخفض في غضون 10 أيام من تاريخ استلامه للبطاقة والتي أصدرها وصادق عليها البنك، فلا يجوز للبنك استيفاء أي رسوم عليها من العميل أو حتى المطالبة بها ما لم يقوم العميل بتنشيط البطاقة.

## 7) عمليات البطاقة

### 1-7 العمليات التي يقوم بها العميل:

1. عملية شراء على أي من عملات البطاقة سوف يقوم البنك بخصم المبلغ من نفس محفظة العملة.
2. عملية شراء على أي من عملات البطاقة ولم يتوفر رصيد كاف بالمحفظة لنجاح العملية سوف يقوم البنك بإكمال المبلغ وذلك بتعويض المبلغ من محفظة البطاقة الأساسية (الريال السعودي) كالتالي:
  - مبلغ العملية = 100 دولار أمريكي
  - المبلغ المتوفر في المحفظة لنفس العملة = 30 دولار
  - المبلغ المتبقي لإكمال العملية = 70 دولار
  - سيتم احتساب المبلغ بما يعادل 70 دولار من محفظة الريال السعودي بعد احتساب سعر الصرف ورسوم العملية الدولية + ضريبة القيمة المضافة
  - رسوم العملية الدولية = 2.75%
  - ضريبة القيمة المضافة = 15%
3. عملية شراء بالعملات الأجنبية غير المتوفرة بالبطاقة: جميع العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية الغير متوفرة في البطاقة سيتم احتساب رسم تحويل قدره 2.75% من مبلغ العملية. المثال التالي يوضح العملية:
  - مبلغ العملية = 100 دولار كندي وسعر الصرف للعملة = 2.91 ريال
  - مبلغ العملية بعد التحويل للريال =  $2.91 * 100 = 291$  ريال
  - رسوم العملية الدولية =  $2.75 * 291 = 8.0025$
  - ضريبة القيمة المضافة =  $15\% / 8.0025 = 1.200375$  ريال
  - إجمالي مبلغ العملية بعد التحويل =  $291 + 8.0025 + 1.200375 = 300.202875$  ريال

2-7 يقوم البنك باحتساب رسم ثابت كما هو مذكور في جدول الرسوم مقابل كل عملية سحب نقدي/تحويل نقدي /شحن المحافظ الرقمية ويقيد على حساب البطاقة الخاص بالعميل وبغض النظر عن مقدار المبلغ المسحوب، وبعد أقصى 5000 ريال لكل عملية سحب/تحويل نقدي /شحن المحافظ الرقمية.

## 8) إلغاء الاتفاقية وإنهائها

8-1 يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية المبرمة مع العميل في أي وقت وذلك بإلغاء البطاقة بإشعار مسبق لا يقل عن 30 يوم عمل وبتحديد سبب أو رفض تجديد البطاقة. كما يجوز للعميل إنهاء الاتفاقية في أي وقت بتوجيه إشعار خطي للبنك مصحوباً بإعادة البطاقة.

8-2 تصبح جميع المبالغ القائمة بذمة العميل مستحقة وواجبة الدفع للبنك عند إنهاء هذه الاتفاقية. ويوافق العميل على أن يكون للبنك الحق في حجز أية مبالغ مودعة في الحساب الجاري أو أي حساب آخر يحتفظ به العميل لدى البنك أو أي ودائع محفوظة لدى البنك كضمان لإصدار البطاقة و / أو البطاقات الإضافية لمدة أقصاها 45 يوماً بعد إعادة البطاقة وأي بطاقات إضافية فعلياً إلى البنك وإجراء مقاصة لكافة المبالغ المستحقة على العميل للبنك مقابل أي من تلك المبالغ دون إشعار للعميل. يطبق البند وفقاً لتعليمات البنك المركزي السعودي ذات العلاقة.

8-3 في حالة إفلاس العميل فإن جميع المبالغ القائمة في ذمته على البطاقة الأساسية تصبح مستحقة وواجبة الدفع فوراً بموجب هذه الشروط والأحكام وعلى حامل البطاقة التوقف فوراً عن استخدامها وإعادتها للبنك.

8-4 تظل البطاقة ملكاً للبنك في جميع الأوقات ويجب إعادتها للبنك عند الطلب ويكون العميل مسئولاً عنها.

5-8 إذا أخفق العميل -لأي سبب كان- في الالتزام بشروط وأحكام هذه الاتفاقية فإنه يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية ومطالبة العميل بسداد كافة المبالغ القائمة بذمته بموجبها. ويكون العميل مسئولاً عن جميع النفقات والرسوم والمصاريف التي يتكبدها البنك بما في ذلك الأتعاب القانونية على أساس التعويض الكامل.

6-8 حيثما تعلقت هذه الاتفاقية باستخدام بطاقات إضافية فإنه يجوز للعميل إلغاء ما يتصل بالبطاقات الإضافية من هذه الاتفاقية وذلك بتوجيه إشعار للبنك عبر الجزيرة فون أو الجزيرة أونلاين أو الجزيرة سمارت مصحوباً بإعادة البطاقات الإضافية وتظل الاتفاقية نافذة لحين سداد معاملات البطاقة وكافة المبالغ المستحقة بموجب هذه الشروط والأحكام والتي تمت باستخدام البطاقات الإضافية وتسلم البنك لتلك المبالغ بالكامل. وإذا لم يتم إنهاء هذه الاتفاقية فإن البنك سيقوم بتجديد البطاقات الإضافية لحاملي البطاقات من وقت لآخر.

## 9) التفويض والتعويض مقابل التعليمات الصادرة عن طريق الهاتف والفاكس

1-9 يفوض العميل البنك بالتصرف وفق أي إشعار، أو تعليمات، أو طلب أو أي رسالة أخرى قد يصدرها العميل من وقت لآخر عن طريق الهاتف أو الفاكس أو يعتقد بأنها صادرة بالنيابة عنه (التعليمات) دون الاستفسار من جانب البنك، ودون إخلال بعمومية ما يتعلق بتفويض أو هوية الشخص الذي يصدر التعليمات أو الذي يعتقد بأنها صادرة منه بغض النظر عن الظروف السائدة وقت تسليم التعليمات.

2-9 يحق للبنك اعتبار أن التعليمات صادرة بتفويض كامل من العميل وملزمة له ويحق للبنك اتخاذ الخطوات اللازمة فيما يتعلق بالتعليمات أو استناداً عليها حسبما يراه البنك مناسباً سواء كانت التعليمات تتضمن توجيهات بدفع أموال أو الخصم من أي حساب، أو كانت تتعلق بالتصرف في أية أموال أو أوراق مالية أو مستندات أو يفهم منها أنها تلزم العميل بأي نوع آخر من المعاملات أو الترتيبات أيًا كانت بغض النظر عن طبيعة المعاملة أو الترتيبات أو المبلغ المرتبط بذلك.

3-9 لن يكون البنك ملزماً بموجب شروط هذا التفويض بقبول التعليمات الصادرة بالهاتف والفاكس والتصرف بمقتضاها إذا تضمنت ما يلي:  
(أ) تغييراً في التفويض.  
(ب) تغييراً في الأشخاص المفوضين بالتوقيع.  
(ج) منح توكيل لشخص آخر أو هيئة أخرى.  
(د) إقفال الحساب / الحسابات وتحويل الأرصدة المتبقية بأي وسيلة.

4-9 بموجب تصرف البنك وفقاً لشروط هذا التفويض والتعويض فإن العميل يتعهد تعهداً غير قابل للنقض بتعويض البنك وحمايته في كل الأوقات عن وضد كل الخسائر والمطالبات والدعاوى والإجراءات القانونية والمطالبات والأضرار والتكاليف والنفقات التي يتكبدها البنك أو يتحملها مهما كانت طبيعتها أو أسبابها الناشئة فيما يتعلق بالتعليمات.

5-9 تظل شروط هذا التفويض والتعويض سارية ونافاذة المفعول بالكامل حتى يتسلم البنك إشعاراً بإنهائها من العميل وفقاً لشروط التفويض على أن يتوفر للبنك الوقت المناسب للتصرف بموجب ذلك وباستثناء ذلك فإن هذا الإنهاء لن يعفي العميل من أية مسئولية ناتجة عن هذا التفويض.

## 10) أحكام عامة

10-1 وافق العميل بأن يقوم بنك الجزيرة بجمع البيانات الشخصية ذات الصلة الخاصة بي أو تخص (شركتي) / شركتنا - مؤسستي / مؤسستنا - منشأتي / منشأتنا) بالقدر الأدنى اللازم لتقديم خدمات ومنتجات بنك الجزيرة، لضمان ممارسة حقوق والتزامات صاحب البيانات بما يتوافق مع نظام حماية البيانات الشخصية وسياسات وتعليمات البنك المركزي السعودي. وبالإضافة إلى هذا فإنني / إننا أوافق / نوافق لبنك الجزيرة بأن يقوم بمعالجة هذه البيانات (ومن ذلك: التسجيل الحفظ، الفهرسة، الترتيب، التنسيق، التخزين، التعديل، التحديث، الدمج، الاسترجاع، الاستعمال، الإفصاح، النقل، النشر، المشاركة في البيانات أو الربط البيئي، الحجب، المسح والإتلاف)



ولن يكون البنك مسؤولاً تجاهي / تجاهنا أو تجاه الغير عن أية التزامات مباشرة أو غير مباشرة أو تبعات تنتج عن هذه الموافقة باستثناء ما يلزم به القانون.

2-10 العلاقة بين العميل وقابل البطاقة من مؤسسات تجارية أو شركات والبنك هي علاقة كفالة بحيث يكفل البنك لقبال البطاقة ما يترتب من دين في ذمة العميل نتيجة استخدام البطاقة بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

3-10 يحق للبنك وفقاً لتقديره المطلق أن يحول ويتنازل وبأي صفة كانت جزئياً أو كلياً عن أي مبالغ مستحقة على العميل وعلى العميل دفع جميع المبالغ غير المسددة وذلك إذا استدعت الضرورة المطالبة بالسداد عن طريق وكلاء تحصيل أو اللجوء إلى القانون لتنفيذ الدفع.

4-10 على العميل -متى ما طلب منه البنك ذلك- تزويد البنك بالبيانات المتعلقة بوضعه المالي كما يفوض العميل البنك بالتحقق من صحة تلك البيانات وفي حال عدم تزويد البنك بتلك البيانات عند طلبها يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق رفض تجديد البطاقة أو إلغاؤها فوراً.

5-10 المستندات المرفقة مع نموذج الطلب هي ملك للبنك ولا يحق للعميل المطالبة باستعادتها.

6-10 استخدام البطاقة على شبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) تعتبر مسئولية العميل/ حامل البطاقة كاملة علماً بأن استخدام البطاقة برقمها والرقم السري يعتبر بمثابة توقيع من العميل/ حامل البطاقة لتنفيذ العملية.

7-10 يفوض العميل البنك بإرسال كشف البيانات المتعلقة بالعميل وحاملي البطاقات الإضافية أو بحساب البطاقة الرئيسية أو البطاقات الإضافية إلى البنك المركزي السعودي والبنوك والجهات المختصة كما يفوض العميل البنك بأن يحصل من و / أو يكشف إلى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) أو أي أطراف أخرى معتمدة من قبل البنك المركزي السعودي تلك المعلومات التي قد يطلبها البنك وفقاً لتقديره لإثبات أو مراجعة أو إدارة الحساب / التسهيلات لدى البنك.

8-10 وافق العميل موافقة غير قابلة للنقض على أنه يجوز للبنك وفقاً لتقديره أن يتبادل أي معلومات أو بيانات متعلقة بالعميل / و/أو حامل البطاقة أو معاملاته مع أي جهة داخلية في البنك، (بما في ذلك غرض منع الاحتيال أو التدقيق أو تقديم خدمات من قبل الغير أو تحصيل دين أو وفقاً لطلب أي جهة حكومية أو تنظيمية مختصة).

9-10 وافق العميل موافقة غير قابلة للنقض على أنه يجوز للبنك إسناد عملية تقديم الخدمات للعميل أو جزء منها إلى الغير سواء كان يعمل أو لا يعمل ضمن اختصاص قضائي آخر أو أي منطقة أخرى، وسيظل البنك مسئولاً تجاه العميل عن أية خسائر أو أضرار قابلة للاسترداد بتكديدها والمحافظة على سرية هذه المعلومات بنفس القدر الذي يقوم به البنك.

10-10 يوافق العميل على استقبال مكالمات هاتفية ورسائل نصية من بنك الجزيرة لأغراض التسويق وبيع المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، كما يقر العميل بموافقه على تسجيل كافة المكالمات التي تتم بينه وبين البنك، وتعتبر المكالمات المسجلة توثيقاً رسمياً يمكن الرجوع إليه والعمل به عند الحاجة.

11-10 يفوض العميل البنك بأن يقوم دون إشعار بضم أو توحيد المبالغ المستحقة على حساب البطاقة مع أي حساب آخر يحتفظ به العميل لدى البنك وإجراء المقاصة أو تحويل أية أرصدة دائنة بالحسابات الأخرى للعميل للوفاء بالتزاماته تجاه البنك وفقاً لهذه الشروط والأحكام. يطبق البند وفقاً لتعليمات البنك المركزي السعودي.

12-10 يحق للبنك تغيير أو تعديل أي شرط من هذه الشروط والأحكام فيما يتعلق بإصدار أو استخدام البطاقة (البطاقات) ويقوم البنك بإعلام حامل البطاقة بالتعديلات الجديدة بالطريقة التي يراها البنك مناسبة، وتصبح تلك التعديلات سارية وناذرة بعد (30) يوم من تاريخ إشعار حامل البطاقة، وعندها يصبح حامل البطاقة ملزماً بالتعديلات، إلا في حال قيام حامل البطاقة بسداد كامل المبالغ القائمة في ذمته للبنك عن المعاملات التي تمت باستخدام البطاقة (البطاقات) والقيام بإلغاء البطاقة قبل تاريخ سريان هذه التعديلات.

13-10 في حال إجراء أي تعديلات / تغييرات على شروط وأحكام هذه الاتفاقية من قبل البنك، وعدم موافقة حامل البطاقة على تلك التعديلات/التغييرات، يجوز لحامل البطاقة إنهاء هذه الاتفاقية خلال 14 يوم من تاريخ استلام إخطار البنك بخصوص ذلك التغيير/التعديل وبعد تسوية جميع الأرصدة القائمة في حساب البطاقة. وتظل البطاقة ملكاً خاصاً للبنك في جميع الأوقات ويتعهد حامل البطاقة بإعادتها إلى البنك بناءً على طلب البنك.

10-14 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة يتكبدها العميل في حال منع البنك أو تأخره في تزويد العميل وحامل البطاقة بأي خدمات مصرفية أو أي خدمات أخرى بسبب أحداث وأسباب القوة القاهرة كالاضطرابات وصدور أنظمة، أو مراسيم، أو توجيهات أو لوائح أو أحكام من جهات مختصة، أو لأي أسباب خارجة عن إرادته.

10-15 يظل العميل مسئولاً عن الرسوم المقررة إذا لم يتمكن البنك لأي سبب من الأسباب الواردة بالبند 10-14 من تقديم أو إرسال كشف حساب للعميل.

10-16 يحق للبنك وفي أي وقت أن يطلب من العميل أو حامل البطاقة أي مستند (مستندات) يراها البنك ضرورية لإنفاذ هذه الاتفاقية أو أي من المعاملات التي سينفذها العميل أو حامل البطاقة بواسطة البطاقة.

10-17 يلتزم العميل بتحديث بيانات الهوية الشخصية المعتمدة في سجلات البنك الخاصة بحساب البطاقة وأن تكون الهوية دائماً سارية الصلاحية، ولا يكون البنك مسئولاً عن إيقاف البطاقة نتيجة للإخلال بهذا الالتزام.

10-18 يلتزم العميل بتحديث بيانات الاتصال الشخصية مثل صندوق البريد ورقم الجوال لدى سجلات البنك الخاصة بحساب البطاقة، ولا يكون البنك مسئولاً عن عدم إبلاغ العميل بأي تعديلات تطرأ على هذه الاتفاقية نتيجة للإخلال بهذا الالتزام.

10-19 تخضع هذه الاتفاقية وتفسر طبقاً للأنظمة والقواعد النافذة في المملكة العربية السعودية وسيتم تحويل أي نزاع إلى الجهة القضائية المختصة للحكم فيه بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

10-20 يجب توقيع العميل وحامل البطاقة خلف البطاقة بمجرد استلامها.

10-21 يقوم البنك بإرسال رسائل العروض التسويقية للبطاقات الائتمانية أو المنتجات التمويلية الأخرى والخدمات المصرفية ويقر حامل البطاقة بموافقاته على تلقي تلك العروض إلا إذا صرح أو أخطر البنك بعدم موافقاته على تلقيها.

10-22 يبدي العميل رغبته في استقبال اتصالات البنك لتسويق المنتجات البنكية (جميع المنتجات والخدمات التي تقدمها مصرفية الأفراد) ويفوض البنك بالاستفسار والحصول على أي معلومات تخصه لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) كموافقة مبدئية بعد تزويده بالمعلومات والمزايا الأساسية للمنتج أو الخدمة.

10-23 برنامج الدخول لصالات كبار الشخصيات في المطارات يعتمد على نوع البطاقة ومقدم الخدمة (فيزا/ماستركارد) ويخضع للشروط والأحكام المقدمة من قبلهم، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: عدد مرات الدخول المجانية، الصالات المشاركة في البرنامج وغيرها. يرجى زيارة موقع الجزيرة للاطلاع على قائمة الصالات المعتمدة والمحدثة من قبل مقدمي الخدمة.

10-24 تتيح خدمة أثير Contactless لحامل البطاقة استخدامها في إجراء عمليات الدفع الإلكتروني بما لا يتجاوز حد الدفع لخدمة أثير والمحدد من قبل بنك الجزيرة بدون إدخال الرقم السري من خلال تقنية الاتصال قريب المدى حيث يقوم العميل بتمرير البطاقة أمام الجهاز الخاص بذلك ويقر العميل بعلمه بالمخاطر المصاحبة لإجراء العمليات عن طريق هذه الخدمة ويتحمل كامل مسؤولية العمليات التي تتم من خلالها. ويحق للبنك تعديل حد الدفع بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة دون الحاجة إلى استيفاء موافقة العميل.

10-25 يعتبر تسجيل (إضافة) البطاقة لدى محافظ الدفع الإلكترونية ك Apple Pay و Pay Mada وغيرها مما يشابهها في آلية عملها بمثابة تفويض غير مشروط وغير قابل للنقض صادر من قبل العميل للشخص الذي يقوم باستخدام الجوال أو أي أكسسوارات تقبل الدفع في أي وقت لأي معاملة. لذا يكون العميل مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن كافة الالتزامات التي تنشأ من هذه المحافظ كما لو كانت هذه الالتزامات قد نشأت من العميل نفسه. كما يتعهد العميل في حال فقدان البطاقة أو الجوال أو أي أكسسوارات تقبل الدفع (في حال تم تسجيل البطاقة في مثل هذه المحافظ) بإشعار البنك فوراً بطلب إيقاف عمليات المحافظ الإلكترونية وإزالة البطاقة الملغية من التطبيق وإضافة البطاقة الجديدة حيث أن البنك غير مسؤول عن أي عمليات تتم على البطاقة عبر التطبيقات المذكورة بعد إيقاف البطاقة عبر الهاتف المصرفي أو الجزيرة أونلاين ويكون العميل مسؤولاً عن أي معاملات تتم تنفيذها بواسطة الجوال (محافظ الدفع الإلكترونية) قبل تسلم إدارة الخدمات المصرفية التابعة للبنك إشعار كتابي أو هاتفي يفيد بفقدان أو سرقة الجوال.

10-26 اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في تفسير هذه الاتفاقية وتنفيذها، وإذا وجد أي تعارض بين النص العربي والإنجليزي، يعمل بالنص العربي.



*Last Updated: 28 October 2024*